الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية.

رقم:.

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

من إعداد:

- بروبي إيمان
- دريسي نجوى

تحت إشراف:

أ.د سنوسي علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قشي حبيبة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	
قدوش نبيل	أستاذ مساعد ب	مناقشا	

السنة الجامعية2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية.

رقم:.

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

من إعداد:

- بروبي إيمان
- دريسي نجوى

تحت إشراف:

الأستاذ سنوسي علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قشي حبيبة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	
قدوش نبيل	أستاذ مساعد ب	مناقشا	

السنة الجامعية2022/2021

{رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين}

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، ونشكره ونثني عليه الثناء كله سبحانه وتعالى على ما أعطاه لنا من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل ، والذي من خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه ، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وفي هذا المقام

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف "سنوسي علي" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث ، كما أشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق إن شاء الله.

ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي.

الإهداء

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم والمعرفة

إلى القلب الكبير، أخص هذا الإهداء والدي أطال الله

بقائه، وألبسه ثوب الصحة والعافية و متعني ببره ورد

جميله، أهدي له ثمرة غرسه.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر

وطرزتها في ظلام الدهر، أمي الغالية أمد الله في عمرها بالصالحات.

إلى إخوتي وفقهم الله في مشوارهم الدراسي.

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي.

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، لتبحث هذه الدراسة على مفهوم النوافذ الإسلامية وطريقة عملها، وكيفية تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي، وكانت اشكالية الدراسة كالآتي:

ما واقع فتح النوافذ " الشبابيك " الإسلامية في البنوك التقليدية قي الجزائر ؟

وللإجابة على هذا الإشكال جاءت خطة البحث في فصلين، حيث تحدث الفصل الأول على ماهية النوافذ الإسلامية، وتحدث الفصل الثاني عن الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري (BNA).

وتوصلنا إلى جملة نتائج من أهمها: أن هنالك شريحة كبيرة من المجتمع تحبذ التعامل مع صيغ التمويل الإسلامية بالإضافة إلى أن آلية النوافذ الإسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، الفروع والنوافذ الإسلامية، البنك الوطني الجزائري بالمسيلة، الجزائر.

Abstract:

This study is entitled *Islamic windows in traditional banks-a study of the case of the National Bank of Algeria (BNA) , this study examines the concept of Islamic windows , how they work and how they are applied to Islamic financing forms. The problematic of the study was as follows:

What is the reality of opening Islamic windows in traditional banks in Algeria?

In response to this problem, the research plan came in two chapters. The first chapter deals with the nature of Islamic. The second chapter deals with the case of the National Bank of Algeria (BNA).

In our memorandum, we concluded that there is large segment of society that favors dealing with Islamic financing modes, and that the mechanism of Islamic windows is successful and encouraging to reach an Islamic banking system.

Key words: Commercial banks, Islamic banks, branches and Islamic windows, the National Bank of Algeria, Algeria.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I. I
مقدمة	أ -و
الفصل الأول: الإطار النظري للنوافذ لإسلامية	
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.	2
المطلب الأول: النوافذ الإسلامية: النشأة والتعريف.	3
المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية.	4
المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية.	6
المبحث الثاني: مسائل متعلقة بفتح النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.	9
المطلب الأول: تحديات فتح النوافذ الإسلامية.	10
المطلب الثاني: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية.	11
المطلب الثالث: آثار فتح النوافذ الإسلامية.	14

المطلب الرابع: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية.	17
خلاصة الفصل الأول	19
الفصل الثاني: دراسة حالة فتح النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري (BNA)	
تمهيد.	21
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA).	
المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري (BNA): النشأة والتعريف.	20
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري (BNA).	21
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA).	23
المبحث الثاني: أهم الصيغ المستخدمة من طرف النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري(BNA).	27
المطلب الأول: صيغة التمويل بالإجارة.	27
المطلب الثاني: صيغة التمويل بالمرابحة.	29
المطلب الثالث: صيغة التمويل بالمضاربة.	32
خاتمة.	38
قائمة المراجع.	43

مقدمة

مقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية خلال العقد الماضي، إضافة إلى النظرة الإيجابية لهذا النوع من الصيرفة ، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،باعتبارها ترتكز إلى المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها، سارعت الكثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية والغربية إلى ممارسة الصيرفة الإسلامية، فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة، ومنها من كان قد عقد العزم على تحويل فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من اختار تحويل الأنشطة تدريجيا بدلا من تحويل الفروع، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها، إلاّ أن التجارب في مجال الصيرفة الإسلامية أكدت على نجاح تحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك مستقلة على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه النوافذ من حيث تواضع رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك المستقلة وفصل المعاملات الماليَّة فصلا كليا هذا عدا نظرة أفراد المجتمع في التعامل مع نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية تتعامل بالنظام المصرفي التقليدي وتحفُظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

على غرار الدول الإسلامية الأخرى عرفت الجزائر العمل المصرفي الإسلامي مبكرا مقارنة بها، أين تعود أول فكرة لإنشاء أول بنك إسلامي في سنة 1929 في الجزائر بمبادرة من الشيخ أبو اليقظان من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. حيث دعا الشيخ أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة بنك وفق قواعد الفقه الإسلامي، و قد لقيت دعوته ترحاباً من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". و بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل رجال أعمال المسلمين بمدينة الجزائر، وتمّ حتى تعيين مدير له، تصدت سلطات الاحتلال الفرنسية لهذا المشروع و أوقفته بالكامل.

منذ ذلك الحين و المطالب تتزايد بضرورة توسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، إلى أن تحقق الأمر بترخيص لأول مصرف إسلامي بالجزائر، (مصرف البركة 20 مايو 1991)، ثم تلاه (مصرف السلام 2008) ، اللذان يعملان حاليا في الجزائر، لكن لا يوجد قانون واضح وخاص ينظم عمل ونشاط النظام المصرفي الإسلامي، جنبا إلى جنب النظام المصرفي التقليدي، خاصة بعد الإصلاحات المالية والمصرفية لسنة 1990، فالمصارف الإسلامية في الجزائر كانت تعاني من غياب تقنين خاص بالمصارف التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطره ويحميه من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق المصرفية، لكن الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميّزاً في المصرفية الإسلامية محلّياً وإقليمياً، إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهمّ مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثَمّ تمويل احتياجاتها، فتفكير الحكومة في تبني الصيرفة الإسلامية، (خاصة بعد الأزمة النفطية مؤخراً) يعدُ خطوة هامة، بإصدار تنظيمين (تنظيم رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات

المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ثم تم إلغائه و إصدار (تنظيم رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441الموافق لـ 15مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.)، أي أن هذا التنظيم يخص الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، كبنوك وكشبابيك حتى و إن كان هذا التنظيم في بدايات تطبيقه إلا أنه يبقى عزوف فئة كبيرة من فئات المجتمع الجزائري في التعامل مع هذه الشبابيك الإسلامية لاعتبارات عقائدية ودينية محضة (كشبهة اختلاط الأموال الربوية بها.....)، من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

أولا:إشكالية الدراسة:

عرفت ظاهرة فتح النوافذ و الشبابيك الإسلامية في البنوك الربوية خلال نهاية القرن الماضي انتشارا واسعا، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في مختلف أرجاء العالم، وبهذا أصبح من الضروري على البنوك الربوية التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الأفراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية.

وعليه وتبعا لما تم ذكره سابقا يمكن معالجة موضوع البحث من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما واقع فتح النوافذ " الشبابيك " الإسلامية في البنوك التقليدية قي الجزائر ؟

ويتفرع على هذا الإشكال الرئيسي تساؤلات أخرى من أهمها:

1. ما مفهوم فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، وما الخصائص التي تضبطها؟
2. ما هي الدوافع والأسباب الكامنة وراء فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ؟
3. ما هي التحديات التي تواجه هذه آلية فتح النوافذ الإسلامية على مستوى السوق المصرفية في الجزائر؟
4. هل يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تعزيز العمل المصرفي بها ؟
5. ما هي أهم الصيغ التمويلية الممارسة على مستوى نافذة البنك الوطني الجزائري (BNA)؟
6. ما آفاق عمل النافذة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA)

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

1. ان خوض الجزائر تجربة فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية جاءت تلبية لرغبات زبائنها.
2. تعد النوافذ الإسلامية هي اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات بنكية إسلامية.

3. إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حرص الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية الدولية التقليدية على تبني العمل المصرفي الإسلامي بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعددة، وإحساس البنوك التجارية التقليدية بقوة التيار المطالب بأسلمه التعاملات المصرفية، وحرصها على منافسة البنوك الإسلامية في جذب الودائع، واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، قامت بفتح فروع أو شبابيك أو نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تزايد عدد هذه الفروع باستمرار طيلة السنوات الماضية في ظل المنافسة والعولمة حتى في الدول الغربية،وذلك لخدمة عملائها من العرب والمسلمين.

رابعا– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح وتحليل النقاط التالية:

1. توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها والأسباب والدوافع لإنشائها.
2. الاطلاع على آلية عمل هاته النوافذ على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA).

خامسا: أسباب اختيار الدراسة:

يمكن إرجاع أسباب اختيارنا لهذا الدراسة، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالتالي:

1.الأسباب الذاتية:تكتسي الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة لنا وخاصة وأنه لدينا ميولا كبير في الاطلاع ودراسة مواضيع ذات علاقة بالاقتصاد الإسلامي وقناعتنا الخاصة بأهمية تناول مواضيع لها علاقة بالصيرفة الإسلامية وذلك بحكم تخصصنا في الاقتصاد النقدي والبنكي.

2.الأسباب الموضوعية:أما فيما يخص الأسباب الموضوعية نوجزها في ما يلي:

- بروز فكرة فتح الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية العمومية مؤخرا.
- يعد عزوف فئة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري في التعامل مع البنوك التقليدية خاصة التعاملات المتعلقة بالقروض الربوية، هي دليلٌ على أن أفراد المجتمع الجزائري يحذر كثيرا من التعامل بالربا أخذا وعطاء.
- تبقى حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية مقابل سيطرة البنوك التقليدية على السوق المصرفية في الجزائر، حيث لا يتجاوز حجم التمويل الإسلامي في الجزائر 2 بالمائة فقط.
- يعتبر استقطاب الأموال الخارجة عن القنوات الرسمية هي أهم سبب الذي يجبر الحكومة والهيئات الرسمية، على تبني التمويل الإسلامي كأحد الحلول الممكنة، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تشهدها البلاد.

سادسا: حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدود مكانية وزمنية تتمثل فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري (BNA).
2. **الحدود الزمانية:** فترة الدراسة هي من فيفري 2021 إلى 15 غاية جوان 2021

سابعا: منهج الدراسة:

من أجل معالجة وتحليل إشكالية موضوع دراستنا، اعتمدنا على:

1. **المنهج الوصفي:** وهذا المنهج هو أكثر استعمالا خاصة في الفصل الأول نظرا لتتبع التعريفات الواردة في النوافذ الإسلامية وكذا الخصائص الضابطة لها ووصف آلية عملها.
2. **المنهج التحليلي:** وهذا عند إيراد وتحليل النتائج ويظهر هذا المنهج متجليا في الفصل الثاني عند وصف أهم الصيغ المستخدمة في البنك الوطني الجزائري (BNA).

ثامنا: الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى: منتهى نوري سلمان الصمادي، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية :شرعيتها وضوابطها ، دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية ، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان ،الأردن،2010.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- يعتبر توفر العمالة المؤهلة من أكثر المتغيرات تأثيرا في إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الأردنية.
- يعتبر أسلوب التدرج وإحلال المنتجات الحلال مكان المنتجات التقليدية من أنجع الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ الإسلامية.

2.الدراسة الثانية: فهد الشريف،الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية ، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ،مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد،2016/05/10.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- إن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.
- أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع ، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي.

3.الدراسة الثالثة: يزن خلف سالم العطيات،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن،2007.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- إن الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميا لمعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له أثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

4.الدراسة الرابعة:لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل 20-21مارس2010.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- إن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي.
- أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي، الالتزام الشرعي والإعداد المناسب للكوادر البشرية.

5.الدراسة الخامسة: لعلا رمضاني والبرود أم الخير،تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية –حالة الجزائر– مجلة البحوث الاقتصادية الحرة ،المجلد 01،العدد02،ديسمبر2017.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- لابد من إقامة أو إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية، التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.
- الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط أموال وأرباح مع البنك الربوي.

6.الدراسة السادسة: أ.على فلاق، آفاق فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA، رسالة الدكتور يحي فارس بالمدية، 27 أكتوبر 2010.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- إنشاء لجنة استشارية شرعية خاصة بكل نافذة إسلامية أو فرع يعتبر أهم نتيجة في هذه الدراسة.
- يعتبر فصل رأس المال الخاص بالنافذة الإسلامية عن البنك التقليدي أمرا مهما للغاية للتأكد من خلو المعاملات من الشبهات الربوية ضمانا لشرعية الأموال والاستثمارات.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

المشكل الرئيسي الذي واجهنا في إعداد هذه الدراسة هو عدم منحنا المعلومات الكاملة من طرف الجهات المعنية .

عاشرا: تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

حيث جاء الفصل الأول للحديث عن الإطار النظري للنوافذ الإسلامية.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية لفتح النوافذ الإسلامية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA).

حيث قمنا بتقسيم كل فصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب.

الفصل الأول

الإطار النظري للنوافذ الإسلامية

الفصل الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية

تمهيد:

تزامنا مع مرحلة انتشار البنوك الإسلامية ، قامت العديد من البنوك التجارية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة ، وفتح نوافذ لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية لعدة دوافع بغية التفوق على نظيرتها التقليدية وافتكاك حصص سوقية ، وهو ما استوجب على صانعي السياسات المصرفية في البنوك التقليدية صياغة خطة تحول نحو العمل المصرفي الإسلامي ، والمتطلبات الواجب توفرها والتي تختلف بحسب البيئة القانونية والتنظيمية من دولة لأخرى، إذ سنتطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول النوافذ الإسلامية واتخذنا ماهية النوافذ الإسلامية كمبحث أول ومسائل متعلقة بفتح النوافذ الإسلامية كمبحث ثاني.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في العالمين الإسلامي والغربي ، أثبتت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيرتها التقليدية[1]، مما جعل هذه الأخيرة تتجه إلى تقديم خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، والمتمثلة في النوافذ الإسلامية والتي سنتطرق إلى شرحها بالتفصيل في هذا المبحث والذي هو محل دراستنا.

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية :النشأة والتعريف.

أولا: نشأة النوافذ الإسلامية[2].

تعود فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية ، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[1].

---

[1] نور الإيمان بوذراع ،**واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية**، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية ، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2017/2016،ص25.

[2] الطالبة حليتيم سميرة، **آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2017 /2018،ص42.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام مصرف مصر في عام 198م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية[2]. وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء نوافذ تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد النوافذ الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/80

إلى خمس وثلاثين نافذة تتبع عددا من البنوك التجارية كبنك مصر وبنك التجارة والتنمية وبنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها ، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل نافذة من نوافذها التجارية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية ان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول نافذة إسلامية وكان ذلك عام 1990م ، ونظرا للإقبال المتزايد على هذه النافذة قام البنك الأهلي بإنشاء عدة نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية[3].

أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوربا وأمريكا ، إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا للشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: تعريف النوافذ الإسلامية.

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها : جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية ، بحيث قد تكون فرعا ، أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) ، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية[4].

كما عرفت بأنها "إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها".

---

[1] عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص: 227.

[2] سمير مصطفى متولي ، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها** ، (مقال)، ص: 21.

[3] محمد صبري بن زكريا،**نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية–دراسة حالة بنك بيوميترا الماليزي**،رسالة ماجيستر في الاقتصاد،جامعة اليرموك، عمان، الأردن،1999،ص46.

[4] الطالبة حليتيم سميرة، **آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018/2017، ص 46.

يقصد بالنوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد بها أيضا قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليدية ، وتكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية حاجيات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية[1] .

من جانب آخر نجد أن هناك من يستعمل مصطلح "الفروع" ، وهناك من يستعمل "النوافذ" والفرق بينهما بسيط ، فالفرع تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي الذي ينتمي إليه ، أما النافذة فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس مبنى البنك ولكن في مصلحة أو شباك مستقل.

أول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية الغربية في الدول الغربية غير الإسلامية ، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذل بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يمتنعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضا مثل مصر والسعودية، الأردن والإمارات وغيرها من الدول.

ويعمم بعض الباحثين معنى النوافذ الإسلامية على جميع الأشكال المصرفية الإسلامية التي تقدمها المصارف التقليدية ، حيث عرفها الباحث رضا الخليفي : " النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قد أخذت صورا متعددة ، فمنها المحافظ والصناديق الإسلامية التي يطرحها البنك التقليدي ومنها أن يفتح البنك التقليدي حسابات استثمارية وحسابات توفير تدار وفقا لأحكام الشريعة، ومنها أن يخصص البنك فروعا خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية.

وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل للنوافذ الإسلامية بأنها: وحدات تابعة للمصارف التقليدية تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وتخضع للرقابة من قبل الهيئات الشرعية المختصة.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية.

أولا : خصائص النوافذ الإسلامية.

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك ومن أهم الخصائص نذكر ما يلي[2]:

1) تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

---

[1] مريم رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية: إلى مصارف إسلامية : نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ،2014،ص27.

[2] رتيبة بركيبة،**تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012/2007)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،ص68.

2) من أبرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة ، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة .

3) حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.

4) طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة.

5) يجب أن يلتزم العاملون في نوافذ المعاملات الإسلامية[1] بالقيم الإيمانية واستشعار أن عملهم عبادة وطاعة ورسالة وليست وظيفة تقليدية.

6) التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك كذلك فروعا تعمل وفقا للطريقة التقليدية.

7) عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية.

كان من بين الأهداف لإنشاء نوافذ المعاملات الإسلامية ما يلي :

1) مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية.

2) رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتاه في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.

3) اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية.

4) جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

5) المحافظة على عملاء البنوك التجارية من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

6) تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

7) تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

8) الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية بإتباع أسلوب التدرج[2].

---

[1] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التجارية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى المؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل ،20-21 مارس 2010،ص10.

[2] الطالبة سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية** ،دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات،ماليزيا،بريطانيا،الجزائر) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أم البواقي،2018/2017،ص50.

9) توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.

10) إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

11) تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.

12) تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

13) اتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي[1].

14) نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد.

15) اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية وذلك بتقديم خدمات مالية ومصرفية وفق الشريعة الإسلامية وتقييمها.

المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية.

أولا: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

1) دوافع عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية ، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة ، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم ، فالبنوك تستمد

أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها ايديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية[2].

2) دوافع شرعية:

يعتبر سعر الفائدة كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية ، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق الشريعة الإسلامية.

---

[1] نجيب سمير حريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الإسلامي** ، ص 146.

[2] عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**،بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ،ط1،مصر،ص13.

3) دوافع اقتصادية:

إضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية ، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحام الشريعة الإسلامية.
- ✓ انخفاض معدل المخاطرة[1] وتحقيق أرباح إضافية، خاصة إن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدر المضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي .
- ✓ ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى. مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير حيث بلغت إجمالي أصول البنوك الإسلامية عالميا بين عامي (2006-2010) نسبة 24% مقابل 15% للمصرفية التقليدية.
- ✓ تزايد أخطار عولمة الصناعة المصرفية التي لها أثر سلبي كبير على أداء البنوك التقليدية أين ستضطر إلى مواجهة أحد ثلاثة الاحتمالات التالية:
  - الإغلاق تجنبا للخسائر الفادحة المتوقعة, أو الإفلاس.
  - الاندماج مع بعض البنوك المحلية أو الإقليمية أو العالمية.
- ✓ التحول في اتجاه أسلمة معاملاتها والالتزام بأحكام وقوانين البنوك الإسلامية.

ثانيا: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية.

يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ إسلامية في ما يلي:

1) متطلبات قانونية:

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في:

- ✓ صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:
  - أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحام الشريعة في جميع المعاملات.
  - الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة.
- ✓ الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي .
- ✓ قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.

---

[1] معارفي فريدة،مفتاح صالح،**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية :الواقع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**،المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، المجلد 5، مارس 2015، ص269-270.

- ✓ وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج.
- ✓ إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.
- ✓ تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابة شرعية.
- ✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية[1].

2) **متطلبات شرعية[2]:**

تنحصر المتطلبات الدينية التي يتوج عليها البنك التقليدي الأخذ بها عند فتح نافذة للمعاملات الإسلامية ضرورة الالتزام بالمتطلبات الشرعية التالية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية نذكر منها:

- ✓ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.
- ✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- ✓ إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.
- ✓ على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة ، وبين الموارد غير المشروعة[3]. وذلك ضمن الشروط التالية:
  - ضمن مبدأ الاستطاعة العامة.
  - عدم تعريض المركز المالي للمخاطرة.
  - الإفصاح و الشفافية ضمن القوائم المالية.
  - إشراف وموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

3) **متطلبات إدارية:**

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية ، بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك ، الشروط التالية:

- ✓ تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.
- ✓ تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:
  - تحديد الإطار الزمني لعملية التحول.

---

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح،**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بيوميترا التجاري نموذجا**، المجلة العالمية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4،العدد3،مارس 2014، ص85

[2] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص33.

[3] معارفي فريدة،مفتاح صالح،**مرجع سابق**،ص88.

- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.

✓ التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي .

✓ توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم.

✓ توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح [1]نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة

✓ تصميم برامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرص الاستثمارية بالأساليب الحديثة.

✓ المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.

✓ إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناء على معيار القناعة ومدى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

✓ عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد والاستخدامات.

✓ توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء.

✓ العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك.

✓ إعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المصرفية[2].

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بفتح النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

سنتعرف في هذا المبحث عن أهم التحديات الصعبة التي واجهها العمل المصرفي الإسلامي وعوامل نجاح فتح النوافذ الإسلامية وآثارها وحكم التعامل بها[3].

المطلب الأول: تحديات فتح النوافذ الإسلامية.

أولا) غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، فيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها ، دون تفرقة بين

[1] عبد الحميد محمود البعلي,**تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة**, دار الراوي, الدمام, السعودية ,2000, ص12.

[2] الطالبة حليتيم سميرة، **آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017 ،ص44.

[3] معارفي فريدة, مفتاح صالح,**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بيوميترا التجاري نموذجا**, المجلة العالمية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة, المجلد4,العدد3,مارس 2014, ص66

العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي ،الأمر الذي يرجع في حقيقته[1] إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة البنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصارف التقليدية.

ثانيا) ضعف وندرة الموارد البشرية:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني القائم حاليا والقادم مستقبلا المصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك. فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة[2] والمدربة للعمل فيها ، ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي، صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

ثالثا) اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين إلا أنها لا تزال تواجه مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي، فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية فإنها لم تتمكن من توحيد قواعد تطبيقها،الأمر الذي قد يؤدي إلى الكثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته،ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها أو يمكن أن يكون راجع إلى فتاوى هيئات الرقابة الشرعية.

رابعا) ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية: بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق،إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن

[1] منور إقبال،**التحديات التي تواجه العمل المصرفي** ،ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،البنك الإسلامي للتنمية ،الطبعة الأولى 1998م.

[2] سعد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية**،تجربة بنك الأهلي السعودي ، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية،اللجنة الاقتصادية ،دولة الكويت ،ماي1999،ص62.

معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية[1] ، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر إن مثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة وسلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

خامسا) ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة:

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسييلها عند الحاجة ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام المصارف الإسلامية[2]، إن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

سادسا) التخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية،فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل أطراف المشاركة في المشروع على أسس[3] واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة، فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال" . أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي[4]."رب المال" وإلى إضعاف الثقة في النظام ككل.

سابعا) البطء في توحيد المعايير المحاسبية:

---

[1] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص26.

[2] رقيق علاء الدين،**النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية –دراسة بنك الخليج الجزائر–**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية،جامعة الوادي،2018/2017،ص22.

[3] سعيد بن سعد المرطان,**ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية** , تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي, اللجنة الاقتصادية, الكويت,ماي 1999,ص.33

[4] سعيد بن سعد المرطان،**ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية** ، تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، اللجنة الاقتصادية، الكويت،ماي 1999،ص30.

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق غليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (المصارف المركزية) وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " التي مقرها البحرين[1].

ثامنا) صغر حجم المصارف الإسلامية:

لاشك أن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها التشغيلية , فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما أصطلح على تسميته اقتصاديا ب"وفورات الحجم" .وهي التي تحدث آثارها.

الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف, ومن ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية.

الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في اندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءاتها التشغيلية والتسويقية عامة.كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحا.

المطلب الثاني : عوامل نجاح النوافذ الإسلامية .

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية عوامل النجاح لعمل المصرفي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية.

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة للمبادئ الرئيسية التالية:

أولا) التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، ستوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة. ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه ،كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية ، فتحقيق

[1] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تحرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص28.

الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

ثانيا) الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته. وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ الإسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية[1] ، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها ، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

بالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي التي تسير إلى كل عنصر من عناصر النجاح المطلوبة لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

ثالثا) الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لاشك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، نقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك[2]، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى و المستوى ، وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك.

من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك ,أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة. أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة[3].

---

[1] سعيد بن سعد مرطان،**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**،ص19

[2] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تحرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص 44.

[3] محمد لطف السرحي,**الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح** ,بحث مقدم إلى المؤتمر المصارف الإسلامي للبحوث , الجمهورية اليمنية, 2010,ص44.

رابعا) تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وتحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والسياسات والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية ، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج .

خامسا) المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها:

على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشال أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيئ في حالة تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا ، حيث أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل نذرهما فيما يلي[1] :

- مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقية الإسلامي والتقليدي, نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرفي التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية.
- مشكلة تسويقية أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الإسلامية والتقليدية, الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة

المطلب الثالث:آثار فتح النوافذ الإسلامية.

يمكن أن يترتب على فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

أولا) الآثار الإيجابية:

1) يمكن أن تساهم[2] النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة.

2) يمكن أن تكون خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

---

[1] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص49.

[2] سليمان ناصر،عبد الحميد بوشرمة،**متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث،الجزائر ، العدد السابع، ورقلة،2010،ص26.

3) لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هنالك شرائح كبيرة من الأفراد ترغب وتبحث عن البديل الإسلامي[1] للبنوك التقليدية ومنها المجتمع الجزائري.

4) إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

5) إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية.

6) إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.

7) إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري.

8) تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

9) إن نجاح النوافذ الإسلامية سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار من الفروع الأخرى التقليدية.

10) تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.

11) تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.

12) تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

ثانيا) الآثار السلبية:

1) قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها[2] أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

---

[1] د.رمضاني لعلا د. البرود ام الخير، **تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر**،المجلد 01 ،ا لعدد 02 ،ديسمبر2017،ص157.

[2] سندس ريحان باهي ،**دراسة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**،مذرة لنيل شهادة الماستر،تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي ،2018/2017،ص71.

2) يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا.

3) محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية.

4) عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية،خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.

5) إن فتح النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار الإثم والشر المصاحب للربا .

6) إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يثير تساؤلا هاما وهو كيف يمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

7) تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

8) من من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق الكثير من العملاء ما قد يحدث اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم , إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها, إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته.

9) قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك البنوك وإطالة عمرها وبالتالي استمرار الشر المصاحب للربا ومظاهره.

المطلب الرابع: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية.

على الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي ، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية ، فإن لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة ، وهو ما سنتناوله كالتالي.

أولا) وجهة النظر المؤيدة لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح فروعها أو نوافذ إسلامية لها سيكون بمثابة:

1) اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي.

2) اعتراف منها بواقعية التطبيقات [1]العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي.

[1] عائشة جناحي وآخرون ،تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: مع الإشارة لتجربة بنك الخليج،2014/2011،ص50.

3) إتاحة الفرصة للاستفادة من خيرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي بصفة عامة.

4) خطوة أولى نحو أسلمة أي من هذه المصارف أو بعضا منها.

5) فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف التجارية كبيرة الحجم وأكثر انتشارا.

6) التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

ثانيا) وجهة النظر المعارضة لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية:

- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء.
- التخوف من أن تؤدي صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا.
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

ثالثا) القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة[1]:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها للباطل، إلا في حالة عدم وجود بديل شرعي فإن التعامل مع تلك النوافذ يكون للضرورة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة في سبيل التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية ولذل وجب التروي لأن معارضة هاته الفكرة قد يؤدي إلى حرمان المجتمع الإسلامي من التعامل بالنظام المصرفي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الذي ينوي نية صادقة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية لكنه لا يستطيع التحول دفعة واحدة نظرا للوائح التي تحكمه، ومن تلك الإجراءات ما يلي[2] :

- ✓ إعداد خطة عادلة يقرها علماء الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة.
- ✓ إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي للانتهاء من التعامل بالربا.
- ✓ قبل البدء في افتتاح النوافذ الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وبخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

[1] الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019,ص50.

[2] فهد الشريف،الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية ، مرجع سابق ، ص40.

- ✓ ضرورة الالتزام بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المصرف الرئيسي والنوافذ الأخرى التقليدية.
- ✓ العمل على الاستقلال المحاسبي للنوافذ الإسلامية عن المصرف الرئيسي والنوافذ الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال لتحقيق ذلك.
- ✓ العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون النوافذ الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها.

خلاصة الفصل :

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق(الصيرفة الإسلامية) وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة في فصلها الأول بينا مفهوم وتعريف آلية النوافذ الإسلامية وسرد تاريخ نشأتها والأسباب التي أدت إلى نشأتها ، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه الآلية ، بعد ذلك تطرقنا إلى بيان أهداف هذه النوافذ وبيان موضوعيتها ، ذكر الأهداف يجعل القارئ يفهم ويفقه ما دور هذه النوافذ في الصيرفة الإسلامية، ثم قمنا ببيان بعض الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية والخصائص التي تضبطها و تنظم سيرورتها.

في المبحث الثاني من الفصل الأول خصص للتحديات والمعوقات التي تصادف وتعرقل عمل النافذة وذلك من أجل بيانها ومعرفتها ، دون أن ننسى عوامل نجاحها وما ينتج عنه من آثار اقتصادية ايجابية وسلبية.

كما تحدثنا أيضا عن التحديات التي تواجهها وعوامل نجاحها إلى جانب حكم التعامل بآلية النوافذ الإسلامية في ضوء الإسلام من أجل إزالة اللبس خاصة في علة اختلاط أموال النافذة الإسلامية بأموال البنك التقليدي.

الفصل الثاني

دراسة حالة فتح نافذة اسلامية بالبنك الوطني الجزائري (BNA)

تمهيد:

سنتعرف في هذا الفصل على البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتباره عينة الدراسة وذلك لما يقدمه من خدمات مصرفية إسلامية عبر نافذته ، ولنتعرف أكثر على عينة الدراسة من حيث ماهيتها ، حقيقتها والقوانين التي تضبط البنك من جهة عامة والنافذة من جهة خاصة كمبحث أول ، وأيضا من خلال هذا الفصل خصصنا أهم الصيغ المستخدمة لهذا البنك وشروط استخدامها كمبحث ثاني .

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري (BNA).

يعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) من أكثر البنوك التقليدية أهمية على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية. وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسيرها وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به وتعريفه ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري (BNA)

أنشأ أول بنك تجاري "البنك الوطني الجزائري" بموجب القانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966 حيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك ، حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص عليه : يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي .

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم والتحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية وكذا المراقبة الصارمة للقطاع[1].

إن السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح، وكذا الوضعية والنتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني حصل البنك بقرار من مجلس النقد والقرض في 1995/09/05 على اعتماده أول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد والقرض CMC.

ويمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين أساسيتين هما:

1) مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988):

بعد الاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم[2]:

- ✓ البنك المركزي الجزائري BCA أنشأ في 1962/12/13
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD أنشأ في 1964/08/10.

[1] الأمر رقم 176-66المتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد (51) ، الصادر في 14 جوان 1966.

[2] فرقان مراد، **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، مذكرة ماستر دفعة 2003/2002

✓ الصندوق الوطني للتنمية CAD أنشأ في 1963/05/07.

وعملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة ، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى التأميم وشرائها لإقامة نظام مالي ناجح فان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري ، ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي أنشئ في 1967/10/19 وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

2) مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي ، وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البني المعمول به في البلدان المعاصرة وهو من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا[1]. بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات و إعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

وقد باشر هذا البنك عمله انطلاقا من هياكل وأصول البنوك التي تخلت عن نشاطها في الجزائر على غرار:

- القرض العقاري التونسي.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة.
- القرض الصناعي والتجاري.
- بنك باريس والأراضي المنخفضة.

فمنذ إنشائه سنة 1966 ، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي حيث يحوز البنك على أكثر من 2.6 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام[2].

وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بالمسيلة ذات رأس مال يقدر ب 41.6 مليار دينار بعد رفع رأس ماله جوان 2009 وذلك بعد عملية الإصدار للأسهم التي قدر حجمها بحوالي 27000 سهم بواقع مليون دينار للسهم ، وحسب الإحصائيات المعلنة على الموقع الرسمي للبنك.

حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع طويلة وقصيرة الأجل ويقوم بتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد ولجميع

---

[1] زرقة أسماء،**دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مستغانم،2018/2017،ص55.

[2] عبد الرحيم شيبي،**فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية** ،مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد(12)،العدد(1)، جانفي 2010، ص45.

القطاعات الاقتصادية ، كما أنه استخدم كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

جدير بالذكر أنه في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA):

البنك الوطني الجزائري(BNA) هو بنك تجاري جزائري ، حيث أنه شركة وطنية تخضع لأحكام قانون الشركات المغلفة برأس مال قدره 20 مليون دج.

وقد باشر هذا البنك عمله انطلاقا من هياكل وأصول البنوك التي تخلت عن نشاطها في الجزائر فمنذ إنشائه سنة 1966 رافق البنك الوطني الجزائري على أكثر من 203 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة بمختلف الأحجام[1].

وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري(BNA).

أولا: أهداف البنك الوطني الجزائري(BNA)[2]:

1. ترقية العمليات المصرفية المختلفة منح القروض وجذب الودائع.
2. لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية.
3. تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال.
4. مضاعفة الرقابة على كل عمليات البنوك.
5. تطبيق مخطط في منح القروض طبقا للمبادئ العامة.
6. احترام قواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.
7. إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي.
8. احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
9. محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل المناطق من الجمهورية.

---

[1] زيدان محمد،**دور البنوك في تمويل الاستثمار** ،تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة الشلف،2016،ص42.

[2] غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011،ص66.

10. ضمان التمويل للمشاريع الاستثمارية.

11. تحسين التسيير وجعله أثر فعالية[1].

12. محاولة الابتكار في الخدمات في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك وكذا المؤسسات المالية.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري(BNA):

قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وتتمثل الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري في ظل أهدافه واستراتيجيه فيما يلي:

1) إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة.
2) خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع .
3) قبول الودائع بكل أنواعها
4) منح قروض وتسبيقات بدون أو مع ضمانات والقيام بعمليات الصرف.
5) تمويل التجارة الخارجية.
6) العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
7) يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.
8) تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية.
9) قبول الودائع من الجمهور ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها.
10) متابعة وتصفية كل المشاكل المالية.
11) يلعب دور الوسيط في العمليات المالية بالبورصة.
12) إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
13) التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
14) تمويل المؤسسات والمشاريع الموجهة للقضاء على البطالة .
15) الإمضاء ، خصم وشراء أو أخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية.

[1] غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011،ص71.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها ، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة المدير العام والأمانة العامة حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة ، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق ، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.[1]

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك وهذا من جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك ، فنجد المديرية المركزية ، الجهوية التي تضم مديريات شبكة الاستغلال حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك .

تتمثل هذه الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك .

المدير: وهو يعتبر المسؤول الأول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية ، أو مالية وله عدة مهام[2].

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- متابعة وضبط تكاليف التسيير ، المحافظة على ممتلكات الدولة.
- استقبال طلبات القرض ومناقشتها، ثم اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض.
- المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري بالتفصيل[3]:

[1] بلحاج بن زيان أسماء،**سياسات و إجراءات منح القروض البنكية**، 2012/2011،ص12.

[2] عمران سارة و لسلت سهام,**أثر الرقابة الداخلية على الربحية في البنوك التجارية الجزائرية**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة,2018,ص41.

[3] غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011،ص76.

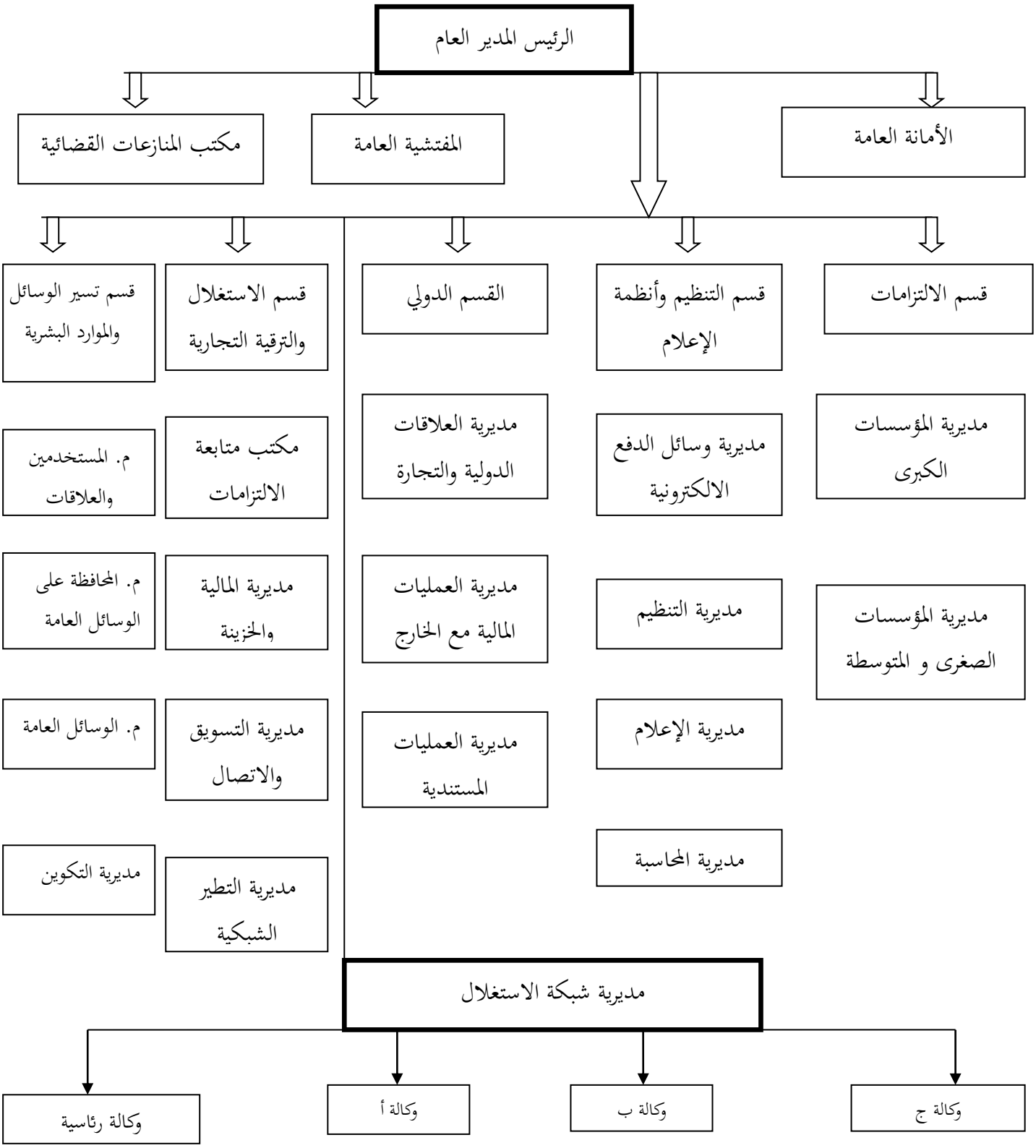

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري (BNA) http://www.bna.dz/arl

منذ نشأة البنك الوطني الجزائري (BNA) وهي تعمل جاهدة على دعم وتقوية هيكلها التنظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق وهذا الهيكل الذي هو موضح في الشكل أعلاه والذي يبين الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وهو شكل

هرمي رأسه هو المديرية العامة والتي تضم كل من الأمانة العامة ومفتشية الرقابة العامة والمفتشية العامة ومديرية التدقيق الداخلي ومديريتا تسيير الأخطار والمطابقة، تضم هذه المديريات سبعة أقسام إدارية كل قسم منها يضم عددا من الهياكل الفرعية ، هذه الأقسام الإدارية هي[1] :

1) **القسم الدولي والذي يضم :**

- ✓ مديرية التحركات المالية (DMFE).
- ✓ مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية (DRICE).
- ✓ بالإضافة إلى مديرية العمليات المستندية (DOC)

2) **قسم الاستغلال والعمل التجاري والذي يضم:**

- ✓ مديرية تأطير الشبكات (DER)
- ✓ مديرية التسويق والاتصال (DMC)
- ✓ مديرية وسائل الدفع والنقد (DIPM)

3) **قسم أجهزة الاتصال:**

الذي يضم بدوره ثلاثة مديريات فرعية هي :

- ✓ مديرية تطوير الدراسات والمشاريع (DDER)
- ✓ مديرية التكنولوجيات والهندسة (DTA)
- ✓ مديرية الإنتاج والخدمات (DPS)

4) **قسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات[2] ويضم:**

- ✓ مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض (DSERC)
- ✓ مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (DEJC)
- ✓ مديرية تحصيل الضمانات (DRG

5) **قسم الالتزامات والذي يضم[3]:**

- ✓ مديرية المؤسسات الكبرى (DGE)

---

[1] غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011،ص80.

[2] http:/www.bna.dz/arl، تاريخ الاطلاع:2020/05/19.

[3] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة2021/2020.

- ✓ مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DPME)
- ✓ مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة (DCPS)

6) **قسم المالية والذي يضم**[1]:

- ✓ مديرية المحاسبة (DC)
- ✓ مديرية تنظيم المناهج والإجراءات (DOMP)
- ✓ مديرية مراقبة التسيير (DCPS)
- ✓ مديرية السوق المالي (DMF)

7) **قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية والذي يضم**:

- ✓ مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية (DPRS)
- ✓ مديرية الوسائل العامة (DMG)
- ✓ مديرية المحافظة على التراث (DPP)
- ✓ مديرية التكوين (DF)
- ✓ مركز تسيير الخدمات الاجتماعية (CGOS).

في قاعدة الهرم نجد شبكة الاستغلال والتي تضم 17 مديرية جهوية للاستغلال ، والتي تشرف بدورها على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني.

الوكالة هي هيئة أو تنظيم مكلفة بضمان حسن وتطبيق السياسة التجارية للبنك على مستوى المناطق الجغرافية وهنالك 173 وكالة وكل وكالة رقم مخصص لها.

المبحث الثاني: أهم الصيغ المستخدمة في البنك الوطني الجزائري (BNA).

بناء على التنظيمين: تنظيم رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ثم تم إلغائه و إصدار (تنظيم رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441الموافق لـ 15مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.)، أي أن هذا التنظيم يخص الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، كبنوك وكشبابيك

[1] غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011،ص82.

وعليه تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا على مستوى البنك الوطني الجزائري ابتداء من تاريخ 2020/08/04 ، من خلال تسويق منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية، يخصص البنك الوطني الجزائري (BNA) نافذة للصيغ والخدمات المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تسميان التمويل بالمضاربة والتمويل بالمرابحة ، كما استخدمت خدمة أخرى وهي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري وهذا ما سنتطرق إليه كمطلب أول لهذا المبحث.

المطلب الأول: صيغة التمويل بالإجارة.

تمويل الإجارة يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة[1] ، دائمة غير قابلة للإتلاف ، يقوم البنك باقتنائها لدى المونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون ، وفي نهاية هذا العقد ، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات (إجارة منتهية بالتمليك) صيغة التمويل هذه موجهة خصيصا إلى :

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة.
- التجار.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: شروط تمويل الإجارة.

- ✓ يهدف منتوج الإجارة لاقتناء معدات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد إيجار.
- ✓ يقدر مبلغ الضمان المطلوب "هامش الجدية" 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل.
- ✓ تقدر المدة القصوى لتمويل الإجارة بخمس (05) سنوات دون أن تقل عن عامين(02).
- ✓ كيفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار ، يتم اقتطاعه من الحساب الإسلامي " ودائع تحت الطلب" /الحساب الجاري للزبون.

ثانيا: كيفية عمل التمويل بالإجارة[2].

- ✓ يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الإجارة.
- ✓ تقدموا إلى وكالتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل.
- ✓ يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها لكم.
- ✓ بعد دفع كل الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح التجهيزات ملكا لكم.

ثالثا: مزايا التمويل بالإجارة.

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة2021/2020.

[2] http:/www.bna.dz/arl، تاريخ الاطلاع:2020/05/19

تعتبر الإجارة من أساليب التمويل الإسلامي ذات الأهمية الكبرى فهي صيغة تمكن البنك وعملائه من تحقيق مزايا وفوائد تتناسب وأهداف خاصة مع ما يشهده العالم حاليا من تطورات متسارعة.

1) الوثائق الإدارية والقانونية:

- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون.
- ✓ شهادة ميلاد وشهادة إقامة للمرقي أو المسير.
- ✓ نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي.
- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل.
- ✓ نسخة من قانون الشركة الذي تم تحديثه ، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير.
- ✓ نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.

2) الوثائق التجارية:

- ✓ الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها ، باسم البنك نيابة عن المستأجر.

3) الوثائق المالية:

- ✓ ميزانيات والأرصدة الضريبية و TRSsالملاحق الثلاث للسنوات المالية الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدات الثابت(للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية).
- ✓ ميزانيات والأرصدة الضريبية و TRSsالملاحق الثلاث للسنوات المالية الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدات الثابت(للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية).
- ✓ تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة.
- ✓ نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتنائها، إن وجدت
- ✓ استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول.
- ✓ دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجار، وذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4) وثائق أخرى:

- ✓ شهادة التصنيف والتأهيل المهني (المقاولي البناء والأشغال العمومية).

- ✓ خطة عمل المؤسسة.
- ✓ نموذج تمويل " الإجارة".
- ✓ رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر الموقعة.

المطلب الثاني : صيغة التمويل بالمرابحة

1) : المرابحة التجهيزات:

هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية،أثاث)، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)،يكون البنك المشتري تجاه (البائع) وكمورد تجاه (الزبون).

يقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين.

يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما ، لسعر التكلفة ، لهامش الربح للبنك ولكيفيات التسديد.

أولا: شروط التمويل بمرابحة التجهيزات[1].

المرابحة تجهيزات موجهة خصيص للأفراد المقيمين أو غير المقيمين الذين يستوفون الشروط التالية:

- ✓ شروط الجنسية الجزائرية.
- ✓ السن أقل من 70 سنة.
- ✓ أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما.
- ✓ الأهلية القانونية للاقتراض.

ثانيا: كيفية عمل التمويل بمرابحة التجهيزات.

- ✓ اختارو التجهيزات التي ترغبون في شرائها.
- ✓ يقوم البنك بشرائها من الممون.
- ✓ يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.
- ✓ سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، مع أقساط شهرية ثابتة.

ثالثا: مزايا التمويل بمرابحة التجهيزات.

- ✓ منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
- ✓ سقف تمويل يصل إلى غاية 90% من سعر التجهيزات (1000000دج).
- ✓ فترة السداد تتراوح اثني عشر (12) وستة وثلاثين (36) شهرا.

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة 2021/2020.

✓ هامش الربح تنافسي.

رابعا: الملف المطلوب تقديمه[1].

- ✓ طلب الحصول على تمويل المرابحة لاقتناء تجهيزات وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- ✓ نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- ✓ شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- ✓ شهادة إقامة.
- ✓ شهادة ميلاد.
- ✓ شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة ، أو كشف الدخل العام.
- ✓ تنبيه جبائي أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- ✓ نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار ، الحرفيين والمهنيين.
- ✓ ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) موقعة.
- ✓ طلب توطين الدخل مقبول من قبل صاحب العمل وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- ✓ فاتورة أولية باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة النشاط التصنيع على التراب الوطني.

المرابحة للعقار[2]:

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني.

"المرابحة العقارية" هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالا (الزوج/ الزوجة) والبنك (البائع).

يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشتر تجاه البائع وكبائع تجاه الزبون ، يقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

أولا: شروط التمويل بالمرابحة العقارية.

- ✓ شرط الجنسية الجزائرية.
- ✓ السن أقل من 75 سنة.
- ✓ أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما وبمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40000.00دج).

---

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة 2021/2020.

[2] http:/www.bna.dz/arl، تاريخ الاطلاع:2020/05/19

- ✓ الأهلية القانونية.

ثانيا: كيفية عمل التمويل بالمرابحة العقارية.

- ✓ اختارو العقار الذي ترغبون في الحصول عليه.
- ✓ يشتري البنك العقار من المرقي أو من عند أحد الأفراد.
- ✓ يقوم البنك ببيعه لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.
- ✓ سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40سنة، مع أقساط شهرية ثابتة.

ثالثا: مزايا التمويل بالمرابحة العقارية.

- ✓ منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر العقار.
- ✓ فترة السداد 40سنة (وفي حدود سن 75 سنة).
- ✓ هامش الربح تنافسي.

رابعا: الملف المطلوب تقديمه.

- ✓ نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية السارية المفعول.
- ✓ شهادة اثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- ✓ شهادة الميلاد.
- ✓ شهادة إقامة.
- ✓ نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.
- ✓ شهادة عمل حديثة و كشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة ، أو كشف الدخل العام.
- ✓ إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليه من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.
- ✓ كشف الحساب لثلاثة شهور الأخيرة.
- ✓ آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- ✓ جداول الميزانيات وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (االتجار) الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20مليون دج.
- ✓ آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

المطلب الثالث: صيغة التمويل بالمضاربة.

التمويل بالمضاربة هي عقد يطلق فيه على الزبون تسمية "رب المال" ويضع تحت تصرف البنك المسمى "المسير" والذي تطلق عليه تسمية "المضارب" أموال محددة ،حيث يلف البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع تمويل مطابقة للشريعة الإسلامية مع التحديد المسبق لأسس توزيع الأرباح والخسائر بين الطرفين.

أولا: شروط فتح الحساب.[1]

- ✓ يتم فتح الحساب لفائدة القاصر من طرف أشخاص طبيعيين "خواص" من جنسية جزائرية، مقيمين وغير مقيمين ومتمتعين بكافة الحقوق.
- ✓ يشترط مبلغ أدنى قدره 10.000دج كإيداع لفتح حساب التوفير الإسلامي بأرباح.
- ✓ الطفل القاصر هو أي فرد من أحد الجنسين يقل عمره عن 19 سنة ، ويخضع لنظام الإدارة الشرعية للأب أو الأم أو النائب الشرعي وذلك طبقا للمادة 82 من قانون الأسرة والمادة 44 من القانون المدني.
- ✓ تنتهي ممارسة الولاية بخصوص الاتفاقية الحالية في الحالات التالية:
- ✓ بلوغ سن الرشد القاصر.
- ✓ الوفاة، العجز أو منع الولي.
- ✓ منح الولاية الشرعية للأم بموجب قرار قضائي.

ثانيا: تسيير الحساب.

- ✓ يسلم البنك الزبون عند كل عملية إيداع بحساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح وصل يحدد فيه مبلغ الأموال المودعة وتاريخ القيمة المقابلة.
- ✓ تسري عملية المشاركة في الأرباح بخصوص الأموال المودعة في حساب التوفير الإسلامي بأرباح ابتداء من اليوم الأول من تاريخ الإيداع، كما أن الأموال المسحوبة لا تمنح حق المشاركة في الأرباح ابتداء من يوم السحب.
- ✓ يتم التفاوض بخصوص استحقاق (مدة الإيداع) وكذا توزيع الأرباح فيما يتعلق بكل اتفاقية حساب التوفير الإسلامي بأرباح.
- ✓ يتقاسم الزبون مع البنك كل أرباح عمليات المضاربة المترتبة عن مشاركته في التمويل الإسلامي وفق نسب توزيع الأرباح.
- ✓ يتم تحديد عملية توزيع الأرباح بين البنك والزبون المودع بعد اختتام كل سنة مالية طبقا لنسب توزيع الأرباح المشار إليها في الجدول التالي[2]:

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة،2021/2020.

[2] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة،2021/2020

طبيعة ومدة الإيداع	حصة ب .و.ج	حصة الزبون
إسلامي على 03 أشهر	%50	50%
إسلامي على 06 أشهر	%45	55%
إسلامي على 12 شهرا	%35	65%
إسلامي على 18 شهرا	%30	70%
إسلامي على 24شهرا	25%	75%
إسلامي على 36شهرا	20%	80%
إسلامي على 48شهرا	15%	85%
إسلامي على 60شهرا	10%	90%

معلومات الجدول:

- ✓ التكاليف المتعلقة بعمليات الاستثمار في عمليات المضاربة يتم تحديدها في نهاية السنة وتخصم من الربح الخام (أرباح التمويل)

  الربح الصافي = أرباح التمويل – تكاليف المضاربة[1].

- ✓ يتحمل المودعون أية خسائر محتملة تتناسب مع مشاركتهم في استثمارات الحوافظ المالية.
- ✓ يتحمل البنك الخسائر الناتجة عن عدم امتثاله للأحكام أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.
- ✓ يحق للزبون منح أمر صريح للبنك بغية تجديد استثماره في حدود المدة المختارة وفقا للشروط المعمول بها عند تاريخ انقضاء المدة .
- ✓ يحق للبنك القيام بتسديد المسبق للإيداع بشكل جزئي أو كلي بناء على طلب صريح من قبل الزبون .

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة 2021/2020.

- ✓ يعفى حساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح من تكاليف مسك الحساب وكذا العمولات.
- ✓ تخضع الأرباح إلى ضريبة الدخل الإجمالي للتشريع المعمول به.

ثالثا: غلق الحساب.

- ✓ بموجب طلب مكتوب مصاغ من طرف الولي الشرعي أو صاحب الحساب عند بلوغه سن الرشد يقدم للوكالة الماسكة للحساب.
- ✓ عند وفاة الطفل القاصر صاحب الحساب.
- ✓ عند بلوغ صاحب الحساب سن الرشد.

تعتبر كيفيات غلق حساب التوفير الإسلامي بنفس الكيفيات المطبقة على حسابات التوفير التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: أحكام مختلفة[1].

- ✓ لا يمكن تحميل البنك مسؤولية نتائج الإخلال بالتزاماته جراء الظروف الخارجة عن ارادته مثل حالات القوة القاهرة.
- ✓ تتم تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين بالتراضي.
- ✓ بغية تنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية، اختار الطرفان مقر سكناهما كموطن لهما.

[1] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري بالمسيلة،2021/2020

خاتمة

خاتمة:

إن إقامة أو فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية ، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية ، وعامل مهم لجذب الأفراد من خلال إقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية،

تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي خاصة بعد بإصدار تنظيمين (تنظيم رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ثم تم إلغائه و إصدار (تنظيم رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441الموافق لـ 15مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.)، أي أن هذا التنظيم يخص الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، كبنوك وكشبابيك . وفي انتظار تحقيق هذا المطمح المأمول فإن نجاح النوافذ الإسلامية يتوقف على الاستجابة لجملة من الإجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

أولا: اختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى:** تحاول الجزائر خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها ،فهذه الفرضية مؤكدة فلقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعا إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعه كلها أو بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2. **الفرضية الثانية:** تعد النوافذ السلامية هي اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات بنكية إسلامية.فهذه الفرضية مؤكدة، لأن تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بأسلوب النوافذ الإسلامية، أكثرها توجها في العالمين العربي والغربي باعتبارها اقل تكلفة؛ ويسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي من أجل توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل إلى توسع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية؛

3. **الفرضية الثالثة** : إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.وهي كذلك مؤكدة لان التحول إلى البنوك الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم.

ثانيا: نتائج الدراسة:

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

1) ترجع فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إلى سبعينيات القرن الماضي ولم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحا ظاهرا للعيان وتزايد كبيرا في الإقبال عليها.
2) نجاح عمل النافذة الإسلامية مرتبط بالتخطيط والعمل بطريقة علمية صحيحة مع ضرورة تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية.
3) وجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية.
4) لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتوزع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك ، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية.
5) تعتبر النوافذ الإسلامية حقيقة الأمر تابعة للمصارف التقليدية، فليس لتلك النوافذ أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي فالمالك لها واحد.
6) بدراسة الظروف المحيطة بتجربة إنشاء النوافذ الإسلامية تبين أن الحكم على التعامل مع تلك النوافذ يبنى أساسا على مدى وجود المصارف الإسلامية في المجتمع من عدمه.
7) إمكانية التعامل مه البنوك التي هي في طريق التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية لأن عملية التحول تستوجب التدرج ولا يمكن أن تكون مباشرة دفعة واحدة لتعارض هذا الأمر مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المجتمع.
8) من أبرز صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في البنك الوطني الجزائري (BNA) هي :التمويل الإيجاري والتمويل بالمرابحة بنوعين مرابحة التجهيزات والمرابحة العقارية والتمويل بالمضاربة .
9) كان لهذه التجربة إضافة لا يمكن إغفالها في تنمية الوعي والمعرفة بالخدمات المصرفية الإسلامية على المستويين الدولي والمحلي إلى جانب ما تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى وهذا ما لمسناه عند احتكاكنا بإطارات الوكالات التجارية محل الدراسة وبعض الزبائن المتوادون في تلك الوكالات.
10) لقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ، تتخصص في تقديم خدمات مالية إسلامية فمن مؤيد لتلك النوافذ من معارض لها ومن قائل بالتعامل معها للضرورة ولكل وجهة نظره وأدلته التي يستند إليها.

مقترحات الدراسة:

1) وجب على البنوك التقليدية التحول من وضعها الحالي إلى الصيرفة الإسلامية دون تماطل فقد ثبت لديها أن العمل المصرفي الإسلامي يحقق نجاحات كبيرة.
2) محاولة إنشاء أكبر عدد ممكن من النوافذ الإسلامية مع ضرورة موافقتها للأحكام الشرعية واعتماد هيئات رقابة شرعية متابعة لسيرورة عملها.
3) على البنوك المركزية سن لوائح وقوانين خاصة تضبط عمل الصيرفة الإسلامية وذلك لخصوصيتها عن غيرها.
4) إن عدم اقتناع المسؤولين في المصارف المركزية في كثير من الدول الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي وترددهم في السماح بإنشاء المصارف الإسلامية لا يعالج بالتعامل مع المصارف التقليدية ،كما لا يعالج بالركون إلى تجربة النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية ، وإنما الواجب هو التكاتف والتعاون وبذل الجهد والنصيحة لإقناع القائمين على المصارف المركزية.
5) إنشاء مراكز ومعاهد لتكوين إطارات متخصصة في الصيرفة الإسلامية .
6) يجب أن تكون هناك دوافع دينية قبل أن تكون هناك دوافع اقتصادية لأن هذا الأخير هي دائما هدف لكل بنك سواء تقليدي أو إسلامي.
7) العمل على الفصل المالي والمحاسبي و الخدماتي بشكل مستقل للنافذة الإسلامية عن البنك التقليدي في بداية التأسيس .
8) تكثيف دور الرقابة على أعمال النوافذ الإسلامية داخليا (هيئة الرقابة الشرعية) وخارجيا (رقابة تفتيشية وتدقيق) تساعد على التأكد من إسلامية المنتجات.
9) التأكد من خلو المعاملات من الشبهات الربا ضمانا لشرعية الأموال والاستثمارات.
10) القيام بأيام دراسية وملتقيات ومنتديات حول النوافذ والشبابيك الإسلامية خصوصا والمصارف الإسلامية عموما من أجل زيادة الوعي.

رابعا: آفاق الدراسة:

لا يمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة، لذا نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال البحث:

1. دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للازمات المالية؛
2. مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري؛
3. تحول البنك التقليدي إلى إسلامي النظرية وخطوات التطبيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. محمد سويلم , إدارة المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية , دار الطباعة الحديثة , لقاهرة ,1987.
2. محمود حسين الوادي وآخرون , الاقتصاد الإسلامي,الطبعة الأولى,دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة , الأردن,2010.
3. سامي حسن أحمد حمود, تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق الشريعة الإسلامية ,الطبعة الثانية, مكتبة الشرق,1402هـ.

ثانيا:المذكرات الجامعية.

1. نور الإيمان بوذراع ،**واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية،** دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية ، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2017/2016.
2. رتيبة بركيبة،**تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012/2007)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
3. محمد صبري بن زكريا،**نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية–دراسة حالة بنك بيوميترا الماليزي**،رسالة ماجيستر في الاقتصاد،جامعة اليرموك، عمان، الأردن،
4. الطالبة حليتيم سميرة، **آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018/2017.
5. مريم رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية: إلى مصارف إسلامية : نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ،2014.
6. الطالبة سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية** ،دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات،ماليزيا،بريطانيا،الجزائر) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أم البواقي،2017/

7. رقيق علاء الدين،**النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية –دراسة بنك الخليج الجزائر–**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية،جامعة الوادي،2018/2017.

8. فرقان مراد، **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، مذكرة ماستر دفعة 2003/2002.

زرقة أسماء،**دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مستغانم،2018/2017.

9. غفصي توفيق،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ،2012/2011.

10. الطالبة سبع وسام,**دور البنوك الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري**, مذكرة تحرج لنيل شهادة الماستر,جامعة محمد بوضياف.المسيلة ,2020/2019.

ثالثا:مقالات مجلات وتقارير:

1. سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية, مصر, العدد34, ربيع الثاني1404هـ/فيفري1984.

2. لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التجارية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى المؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل ،20-21 مارس 2010.

3. نجيب سمير حريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الإسلامي** ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية , المجلد الرابع عشر,العدد2, الأردن,2014.

4. معارفي فريدة،مفتاح صالح،**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية :الواقع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**،المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، المجلد 5، مارس 2015.

5. منور إقبال،**التحديات التي تواجه العمل المصرفي** ،ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،البنك الإسلامي للتنمية ،الطبعة الأولى 1998م.

6. سعد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية**،تجربة بنك الأهلي السعودي ، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية،اللجنة الاقتصادية ،دولة الكويت ،ماي1999.

7. سعيد بن سعد المرطان،**ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية** ، تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، اللجنة الاقتصادية، الكويت،ماي 1999.

8. سعيد بن سعد مرطان،**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**.1998.

9. محمد لطف السرحي،**الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح** ،بحث مقدم إلى المؤتمر المصارف الإسلامي للبحوث ، الجمهورية اليمنية، 2010.

10. سليمان ناصر،عبد الحميد بوشرمة،**متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث،الجزائر ، العدد السابع، ورقلة،2010.

11. د.رمضاني لعلا د. البرود ام الخير، **تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر**، المجلد 01 ،ا لعدد 02 ،ديسمبر2017.

12. عائشة جناحي وآخرون ،تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: مع الإشارة لتجربة بنك الخليج،2012/2011.

13. عبد الرحيم شيبي،**فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية** ،مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد(12)،العدد(1)، جانفي 2010.

14. زيدان محمد،**دور البنوك في تمويل الاستثمار** ،تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة الشلف،2016

رابعا: نصوص قانونية وتنظيمية.

1. الأمر رقم 176-66المتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد (51) ، الصادر في 14 جوان 1966.

خامسا: المواقع.

1. http:/www.bna.dz/arl .2020/05/19: تاريخ الاطلاع .
2. (http://www.islamicfi.com.

تم بحمد الله

ППП

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوروبي اجيال المولود(ة) بتاريخ: 23 سبتمبر 1997 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 206738919 الصادرة بتاريخ: 2021/05/24 عن: برهوم المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة

الجامعية: 2021 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

.....

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعاييرالأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/02/14 ب: عين الخضراء .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 206751016 الصادرة بتاريخ: 2021/05/27 عن: عين الخضراء المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: إدارة مالية وبنكية .....

خلال السنة الجامعية: 2020-2021 .....والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان"

واقع فتح الحوافظ الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانةوالنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماسترالمذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة